بترولیات

حول اتفاقية الزيت

منذ مدة قريبة وقع سمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت المعظم إتفاقية بينه بصفته حاكم الكويت وبين شركة النفط الكويتية المؤلفة من الشركتين (الانجلو ايرانية الانجليزية ، وشركة الخليج الاميريكية) .

ومن شروط هذا الاتفاق التى نعلمها عن طريق الصحف أن دخل الكويت سيتضاعف بالنسبة لبلد كالكويت . أما الشرط الثانى ، أو بالأصح أحد الشروط ، هو أن الدفع سيكون بالجنيه الاسترلينى . وهذا ما كنا نتحاشاه بالنسبة إلى الكويت ، فقد أجحف بحق الكويت بهذا الشرط ، فالجنيه الاسترلينى لا يساوى شيئاً فى أيامنا هذه بالنسبة إلى مركزه فى الأسواق العالمية الحرة حيث قارب احتياطى انجلترا على النفاد ، وربما سبب هذا النفاد تضعضعاً فى مركز الاسترلينى ، ولا شك أن هذا التضعضع سيُلحق أضراراً أيضاً بنا ما لم نتدبر هذا الأمر بسرعة لكى يعالجه المسئولون قبل فوات الوقت . فكما ذكرت فى أول المقال أن الشركة نصفها أمريكى ونصفها انجليزى ... فهل لى أن أتساءل ، هل الشركة الاميريكية المساهمة فى شركة الكويت تحصل على نصيبها بالدولار أم لا ؟ . . . وإذا حصلت عليه بالدولار فلماذا لا نحصل عليه نحن أيضاً لكى يساعدنا على المضى فى برامج تقدم الكويت ؟ . . . وإذا لم تتمكن الشركة من دفع دولار ، فلماذا لا نأخذ لنا نصيباً من البترول الخام نتصرف به فى الأسواق العالمية الحرة وبيعه بالعملة الصعبة ؟ . . . مع اعتقادى الراسخ أن سمو الأمير قد ساعد الشركة ويسر مهمتها بعدم طلبه الدفع ذهباً كما يفعل جارنا صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود مع ما يفرضه من ضرائب وغيرها لا تجدها الشركة فى الكويت .

وهناك سؤال وددت أن أحصل على اجابة عليه . . هو عن نص الاتفاق بين الشركة وصاحب السمو أميرنا المحبوب . فلماذا لا يُنشر هذا الاتفاق مع اعتقادى الجازم أن سمو الأمير لا يمانع فى طلب يساعد على تفهم الحقائق ، فسياسة سمو الأمير هى اشراك الشعب وأخذ رأيه بكلما يهمه من أمور ، واعتقد أن نشر نص الاتفاق مما يساعد الشعب على المضى قدما فى مشاركة سمو الأمير فى تحمل جزء كبير من المسئولية الملقاة على عاتقه ، فيد الله مع الجماعة ، وخصوصاً جماعة يقودها قائد رشيد يعرف أين يضع خطاه ، ولا يتنازل عن حق من حقوقه ، فهو الرأس المدبر وهم الجسم المنفذ .

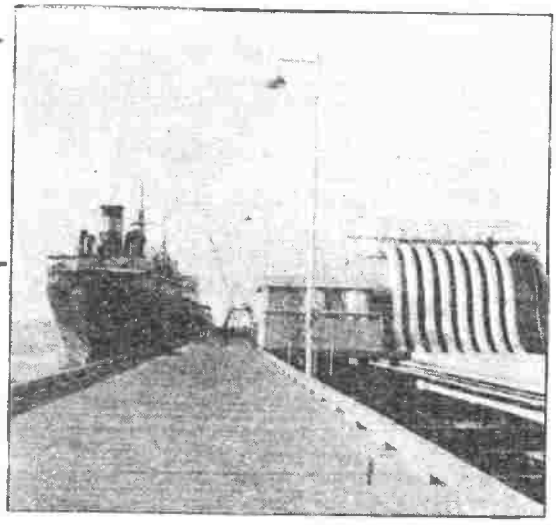

باخرة تحميل زيت وأنابيب الزيت فى ميناء الأحمدى

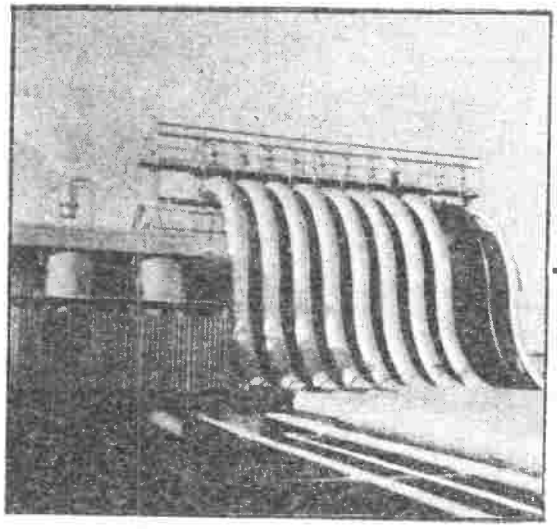

منظر لأنابيب الزيت على أسكلة ميناء الأحمدى

أرجو المعذرة ، فقد استطردت قليلا عن قصدى ، وهو التساؤل . هل الاسترلينى الذى سيدفع لنا حر التحويل إلى أى عملة ، أم أنه مقيد ؟ . . وما مدى هذا التقييد ؟ وهل الجزء المسموح بتحويله كاف لسد حاجات الكويت فى مناطق العملة الصعبة أو من الدولار ، وإذا كانت هناك نسبة معينة تدفع بالدولار فما مقدارها ، وهل هى مباحة لأهالى الكويت بأن يستغلوا منها ما يحتاجونه ، أم هى مقصورة على نفقات الحكومة ؟

كل هذه خواطر مفككة مرت بذهنى عند قرائتى لخبر زيارة وكيل وزارة الخارجية البريطانية للشئون الاقتصادية للكويت ومناطق الخليج لتفقد منابع الزيت فى الشرق الأوسط .

قارىء